

هل تبقى مصر فندقاً وبنديقية للإيجار؟

د. وافيق ابراهيم

يربط الخبراء بين تحسين النظام الاقتصادي المصري وبين إعادة إنتاج نظام عربي لن يكون أسوأ من التفتك السائد حالياً، لذلك التأم مؤتمر «عرب الشيخ» الأخير بهذه الخلفية، لكن نتائجه أظهرت أن هناك الكثير من المال المقدم، إنما على شكل استثمارات سياحية ومدنية، وتجميد أموال في المصرف المركزي المصري لثمتين أسعار الجنيه المصري مقابل الدولار وهذا جيد. لكن أطرف أنواع هذا الاستثمار هو الاتفاق على بناء صامصة إدارية لمصر بكلفة 45 مليار دولار من دولة الإمارات، تحتاج إلى ربع قرن لاستكمالها.

وبالتدقيق، يتبين أن هذه الاستثمارات تلائم النظام السياسي المصري بتوسيع قاعدة مؤيديه، لكنها لا تتطابق مع الحاجات الملحة لنحو 45 مليون مصري هم تحت خط الفقر، ويحتاجون إلى إنعاش من نوعين: سريع ومتوسط، من دون أن ننسى الأعداد الكبيرة للفقر، مقابل عشرة في المئة فقط يسيطرون على معظم الدخل القومي المصري.

وللإشارة، فإن مصر، ومنذ عهد السادات، أهملت قطاعها الاقتصادي (الناصري) الإنتاجية لمصلحة السياحة والنقل و«المقاولات» السياسية. لقد وعد الخليج والولايات المتحدة الأميركية الرئيس السادات بمشروع «مارشال» اقتصادي، حين وقع على معاهدة «كامب دايفيد» مع «إسرائيل» برعاية أميركية، وبعد سنتين وثلاثين سنة على هذا الاتفاق أصبحت «أم الدنيا» أكثر فقراً ويأساً ومن دون وزن سياسي، على مستوى الإقليم مع أوضاع داخلية غير مستقرة، لذلك تصح المقارنة بين ما فعله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبين «مرحلة مصر الأميركية» في عهد السادات.

اتسم الاقتصاد، في الحقبة الناصرية، ببناء قطاعات إنتاجية دائمة كالمسد العالي ومصانع النسيج والحديد والصلب والسكر ومجمل الصناعات الحيوية، بعد تأميم الإقطاعات الزراعية الكبرى لمصلحة الفلاحين، ما أدى إلى نشوء طبقات وسطى فلاحية ومدنية على قياس مصر، وأسس لبناء دور إقليمي واسع جداً وإنشاء تحالفات دولية وازنة. كانت مصر الناصرية فقيرة، لكنها لم تكن جائعة أو متسولة، أما مدى قرارها السياسي فكان أكبر بكثير من إمكاناتها الاقتصادية، لذلك كان القرار بإسقاط عبد الناصر وليد تخطيط أميركي - سعودي، وتشجع عبد الناصر بالخروج إلى الإقليم قبل البناء الداخلي للدولة على أسس متينة، لكن إنجازات الرجل لا تُنكر، وتعتبر امتداداً إنما أصغر حجماً لمحاولات محمد علي باشا في القرن التاسع عشر.

إن كل التجارب التاريخية التي قامت على قاعدة «اقتصاد الخدمات» سقطت عند توقف موارد التمويل المرتبطة بها، فمن ضمن استمرار السياحة ومشاريع الاستيراد والتصدير ومشاريع الترفه الوطني والمساعدات والقروض؟ هذه وسائل تؤدي عادة إلى تقليص الدور السياسي. وهناك نظرية في الاقتصاد تعتبر أن الإنفاق على مشاريع غير منتجة، وفي بلد لا موارد دائمة فيها، تؤدي دوماً إلى الإفلاس... وهذه حالة لبنان الذي استدان قرابة 45 مليار دولار ولم ينشئ مصنفاً أو معملًا أو مؤسسة إنتاج دائمة ولا كهرباء ولا مياه ولا بنى تحتية، بل مجرد بنى لزوم السياحة والخدمات. فهل هناك تطابق بين نتائج شرم الشيخ وحاجات المصريين؟

يجب الإقرار بأن هذه المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى عقود لاستكمالها، ما يعني أن تدني مستويات البطالة والتضخم مرجحة إلى وقت لاحق، أما تحسين السياحة فمرتبط بدورة الاستقرار في البلاد، هذا الاستقرار الذي يتدهور مع تصاعد العمليات الإرهابية في كل ناحية والمؤدى تلقائياً إلى ضرب السياحة. أما بناء عاصمة إدارية جديدة فهو يحتاج إلى ربع قرن، فلو اتجه شرم الشيخ إلى تأمين سكن للفقر المصري المقيمين في «العشوائيات» و«المخيمات»، وهم بالملايين، بكلفة العاصمة الإدارية نفسها التي قد تكون مرتبطة بشركات النقل والسياحة عند خطوط المنتجعات في البرج الأحمر والإسكندرية، لكان أفضل لأنه يكون قد حل مضلة اجتماعية مستعصية، وكان من المستحسن لو جرى رصد أموال لإعادة تحديد المصانع الكبرى وتوسيع إنتاجها، ما يؤمن فرصاً للمواطنين من العمل، ويؤفر للبلاد حاجاتها الاستهلاكية ويؤمن التوازن الطبقي.

وكان من الأفضل أيضاً، لو رصد أهل الخليج مشروع ثورة زراعية، على مستوى مصر والسودان، زهيدة الكلفة ويوسعها توفير الغذاء الحُر غير المشروط، لكل الرعب بالثامن ثلاثة عناصر، الرساميل الخليجية والمساحات السودانية الخصبة والخيرات والعمالة المصرية، فنوفر على العرب، استهلاك «الأزلة» ونحافظ على حرية قراراتهم الغذائية والسياسية.

لكن ما يريده الممولون يذهب في منح أخرى، لأن هدفهم هو الإمسك بالثور من قرنيه، وتجنينه ليصبح نجعة، وهذا ما فعلوه مع السادات الذي تحول من منتصر في حرب أكتوبر 73 إلى منتهزم على المستوى السياسي ومحمل الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك خليفة مبارك، الذي واصل أداء دور السادات، إنما من دون جعجعت.

وما يوسف له أن هناك ميلاً لدى النظام المصري الحالي إلى تكرار الدور نفسه عبر علاقات اقتصادية ريعية مع الخليج على أساس قطاعات غير منتجة، وهذا يؤدي إلى انسجام سياسي مع الخليج واشطن وتبقى «كامب دايفيد» الراعي الأساس للانهازم في الإقليم العربي، بذلك تواصل القاهرة خسارة دورها الإقليمي.

كشفت وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن تأييده لمؤتمر شرم الشيخ، بالتعهد بإعادة العمل بمعاهدة التسليح الأميركي لمصر التي كانت مجمدة لأسباب تتعلق بالرهان الأميركي السابق على الإخوان المسلمين.

وهكذا نتبين أن إعادة إنتاج نظام عربي جديد ليست على برنامج عمل سياسي، وأقصى المطلوب هو الاصطفاف في حلف مصري، خليجي، تركي للوقوف في وجه إيران وروسيا والصين. فهل تكون الانتصارات على الإرهاب في سورية والعراق بديلاً من الدور المصري؟

المعركة طويلة، لكن بشائير النصر بدأت تطل من خلف الأفق الأسود ببسالة أبطال سورية والعراق الذين يسجلون الملاحم في أصعب الظروف التاريخية والمصرية.

رأسم عبيدات

ليبرمان: الموت لعرب الداخل بالفؤوس... والإعدادات للأسرى

أطلق العنان لجموحه ليقول رداً على أغلب مركبات ومكونات الطيف السياسي في الداخل الفلسطيني، في قائمة عربية واحدة لخوض الانتخابات، وتصدي العرب للأحزاب الصهيونية المتطرفة التي جاءت لتمارس دعايتها في الوسط العربي، بأنه يجب العمل على التخلص من المثلث وتبادل أرضه وسكانه مع السلطة الفلسطينية، في إطار مشروعه العنصري (تبادل الأراضي)، مشروع التطهير العرقي للتخلص من سكان المثلث العرب، والذين يعتبر أنهم السرطان الذي يتهدد يهودية الدولة. أما الذين يتصدون لغلاة المستوطنين والمتطرفين الصهاينة من عرب الداخل، فيجب قتلهم بالفؤوس، تعبيراً عن نهج وفكر يتطابق مع «الداعشية» الذي يجتاح المنطقة ويعيث فيها خراباً وفساداً وليس خافياً على أحد أن التنظيمات الإرهابية مدعومة من «إسرائيل» وتقوم بما لم تستطع «إسرائيل» القيام به منذ عقود.

لم يكف ليبرمان من هذا الكتم من العنصرية والتطرف وبث السموم، بل قال إنه سيعمل، في حال فوزه، على سن قانون يتيح إعدام الأسرى الفلسطينيين الأمتيين، وهذا ليس بالمستغرب من ليبرمان، فهناك الكثير من الأحزاب الصهيونية المتطرفة تشاركه آراؤه وأفكاره ومشائره، وهو جزء من المعسكر أو التيار الصهيوني الحاكم، الذي يعتقد أن الظروف مؤاتية له لتنفيذ برامجه بمواصلة الاستيطان وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة وتأييد وشرعة الاحتلال، فالأمن لم يعد العنصر الوحيد المحرك للسياسة «الإسرائيلية»، بل أصبح واحداً من تلك العناصر، فالمركز الأساسي هو الاستيطان، وأصحاب نظريات الاستيطان يقولون إن الفرصة الآن متاحة للاحتفاظ بالاستيطان والأمن والسلام معاً.

اليوم موعد الانتخابات «الإسرائيلية»، حيث تتبارى وتتصارع الأحزاب «الإسرائيلية»، وتستخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لكي تصل إلى «الكنيست» ومن أجل الحصول على ثقة الناخب «الإسرائيلي». في سبيل ذلك، يتم نشر كل الغسيل والوسخ والكشف عن كل أشكال وأنواع الفساد والرشاوى ومهدر المال العام والفضائح الشخصية لقادة الأحزاب «الإسرائيلية» أو الكارثات والموظفين المحسوبين عليهم. كل هذه الأمور يتم توظيفها في المعركة الانتخابية، رغم أنها ليست العوامل الحاسمة لنيل ثقة الناخبين، فكل الأحزاب مثقلة بالفساد والرشاوى والفضائح، وما يلعب الدور الحاسم في كسب ثقة الناخب، هو تكثيف وتشجيع الاستيطان والمواقف المتطرفة من العرب الفلسطينيين، فمن يدعم الاستيطان أكثر ويبيّن أكثر، في القدس بالذات، ومن يوغل، في الدم الفلسطيني أكثر، طريقه إلى البرلمان «الكنيست» أضمن وأسرع.

أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية «الإسرائيلي» ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» المتطرف، هو واحد من كبار بلطجية المافيا الروسية. لم يترك ليبرمان شكلاً من أشكال الفساد والرشاوى والاستيلاء على الأموال بطرق غير مشروعة إلا ومارسه وسله، لكن هذا لم يقف عائقاً أمامه للفوز في الانتخابات، واليوم في حضي الصراع الانتخابي «الإسرائيلي»، هو يعرف جيداً من أين تؤكل الكتف، وكيف يلعب على مشاعر وعواطف «الإسرائيليين»، لكي يوظف ذلك في خدمة مشروعه الانتخابي، وقد

بري التقى المجلس الأعلى للروم الكاثوليك وتلقى رسالة من الرئيس الإيطالي



بري مجتمعاً إلى وفد المجلس في عين التينة

قَرَّر البرلمان الإيطالي أن يمنحني الثقة في مرحلة معقدة وحساسة لأوروبا والشرق الأوسط، حيث لم تشهد أزمتاً تهدد استقرار المنطقين كما اليوم. إنني على ثقة بأن بيروت وروما، في إطار التزامهما بالسلام، ستسعيان إلى تأمين المزيد من فرص التعاون من أجل بناء مستقبل آمن لشعوب المنطقة والبحر المتوسط.

كما التقى رئيس المجلس وزير الاتصالات بطرس حرب الذي أشار إلى أنه تابع مع بري التطورات في البلد، وخصوصاً الفراغ المستمر على صعيد رئاسة الجمهورية وانعكاس ذلك على عمل المؤسسات الدستورية، لا سيما بعد ما مجلس الوزراء وما يواجهه من عقبات ومشكلات دستورية على صعيد كيفية تعيين السلطة التنفيذية الإيطالية. وجاء في الرسالة: «لقد

استقبل رئيس مجلس النواب بيري، في عين التينة، وفد المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك ضمّ وزير السياحة ميشال فرعون، النائب ميشال موسى وأعضاء هيئة المكتب: شارل عطا، إيلي أبو حلا، وفادي سماحة.

وقال فرعون بعد اللقاء: «عرضنا مع دولته الأمور السياسية، ومطالب الطائفة، لا سيما بعد ما حصل في الحكومة السابقة بما يخص السفراء الذين ينتمون إلى الطائفة، فبدلاً من أن يكون عددهم 5 أو 6 سفراء، أصبح هناك سفير واحد».

من جهة أخرى، تلقى بري رسالة من الرئيس الإيطالي سرجيو ماتاريلا، شكره فيها على تهنتته بانتخابه رئيساً للجمهورية الإيطالية. وجاء في الرسالة: «لقد

عقد الاجتماع بيننا وبين وفد المجلس في عين التينة، حيث تم مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالسياحة والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بيننا وبين المجلس الأعلى للروم الكاثوليك، الذي يحرص دائماً على تعزيز الحوار والتفاهم بيننا وبينهم، كما أننا نرحب بزيارتهم إلى لبنان في أي وقت يراه مناسباً».

في غياب رئيس الجمهورية... وأضاف: «بحسبنا في مواضيع عديدة تتعلق بعمل مجلس النواب، وسلسلة الرتب والرواتب، ومشروع الموازنة وما يجب أن يقوم به مجلس الوزراء على صعيد إقرار هذا المشروع وإرساله إلى المجلس النيابي لأخذ الدولة من حالة الصرف غير المنتظم إلى حالة الصرف المنتظم الذي يخضع لرقابة السلطة التشريعية، باعتبار أن غياب الموازنة يفسح المجال لأن تصرف الحكومة اعتمادات معينة دون دخولها في إطار المشروع السنوي للحكومة وللدولة، بمعنى أنها لا تخضع لرقابة مجلس النواب وهذا أمر لا يجوز أن يستمر».

وكان بري استقبل عضو لجنة الرقابة على المصارف أحمد صفا،

يونان من النيك: يجمعنا مصير واحد رغم ما يحاك للمنطقة من مؤامرات



يونان خلال زيارته الروعية إلى سورية

في انتظاره مفتي النيك الشيخ ياسر الحافظ، ورفقوا جميعاً الصلوات في باحة الكنيسة الخارجية، على نية إحلال السلام في ربوع سورية من جهة، وتأكيدها للعيش المشترك من جهة ثانية.

وعقد لقاء في صالون الكنيسة ضمّ فعاليات النيك المسيحية والإسلامية، ويات أشبه بقعة روحية، والوقت كلمات ترحيبية بقدوم البطريرك يونان، مؤكدة «أن نعمة كبيرة حلت على النيك مع زيارته لهذه المنطقة التي ترتفع على نجمة اللحمة الوطنية

وواصل بطريرك السريان الكاثوليك مار اغناطيوس يوسف الخالط يونان زيارته الروعية الكنسية التوسعية لإبرشية حصص وحما والنيك وتوابعها للسريان الكاثوليك، فزار منطقة النيك في القلون حيث كان في استقباله عند مدخل البلدة فعاليات رسمية دينية، مسيحية وإسلامية. ثم انطلق في مسيرة شعبية على وقع عزف الموسيقى الشفعية وحمل الأعلام الكنسية وإنشاء التراتيل، وصولاً إلى الكنيسة الوردية المقدسة للسريان الكاثوليك، وكان

واعتبرت وزيرة المهجرين اليس شبيطيني في تصريح، أن «الاستحقاقات التي يواجهها لبنان تستدعي من مجلس الوزراء التعاطي معها بأقصى درجات الحكمة والدراية كي لا تقع مرة أخرى في فخ التعطيل وشلل البلد، لا سيما أن الأجواء غير المنتظمة وغير المستقرة تستدعي أن يكون منطق التوافق هو سيد الساحة».

ودعت شبيطيني «إلى تحييد مؤسساتنا العسكرية والأمنية عن تجاذباتنا السياسية وترتكبها تقوم بعملها المتقاني لحماية السلم الأهلي وحدودنا»، لافتة إلى «أن مجلس الوزراء قادر على اتخاذ القرار في شأن التمديد أو عدمه في قيادة هذه المؤسسات في حينه».

خفايا

بعد انطلاق الحوار بين «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية»، اتفق الجانبان على إسقاط الدعاوى القضائية المتبادلة بينهما، لكن أواسطاً مطلعة كشفت أن التيار نفذ الشق المتعلق به وترجع عن كل دعاويه ضد «القوات»، غير أن الأخيرة لم تفعل، حيث لا تزال هناك دعوى واحدة لم يتم إسقاطها كما يقضي الاتفاق، رغم المراجعات المتكررة التي قام بها المعنيون بالأمر!

سلام بحث مع الوزراء في عمل الحكومة والتقى مخير وسفيرة إيرلندا



سلام مستقبلاً مخير في السراي

عرض رئيس الحكومة تمام سلام الأوضاع العامة مع زواره في السراي الحكومية أمس، حيث استقبل نائبه وزير الدفاع الوطني سمير مقل، ثم التقى وزراء العمل سحجان قزي، والإعلام رمزي جريج، والاقتصاد والتجارة آلان حكيم، وبحث معهم في عمل مجلس الوزراء.

وقال جريج بعد اللقاء: «كان اجتماعنا إيجابياً وجدياً، واستعرضنا مع دولته نتائج مشاركته في مؤتمر دعم وتنمية اقتصاد مصر الذي عقد في شرم الشيخ».

وأضاف: «عرضنا للعمل الحكومي، بعد استئناف مجلس الوزراء اجتماعاته، والأكية المتبعة وكيفية التوفيق بين ضرورة عمل الحكومة من دون عرقلة وبين الأخذ بالاعتبار الشغور الرئاسي وتأثيره على عمل كافة المؤسسات الدستورية».

مع وفد من «تجمع أبناء طرابلس» برئاسة جمال بدوي وعضوية مقلتي المجتمع المدني.

ولفت بدوي إلى أن الزيارة هي لشكر الرئيس سلام «على استتباب الأمن في المدينة، من خلال الخطة الأمنية التي نفذتها الحكومة».

ومن زوار السراي: سفيرة إيرلندا إيسول مولين، النائب غسان مخير، والمدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود.

شبيطيني: لعدم تعريض الحوارات لأي نكسة

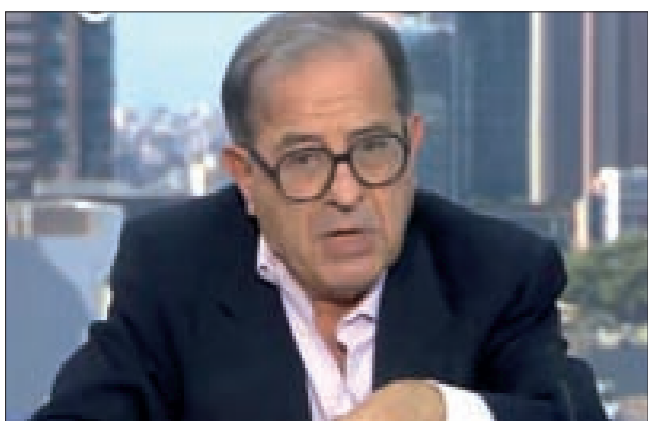
ورأت «وجوب استمرار الحوارات القائمة بين الأطراف السياسية وعدم تعريضها لأي نكسة، وخصوصاً أن تلك الحوارات قد أرخت بظلالها الإيجابية مؤخرًا على مجمل الحركة السياسية في البلد، وأعطلت أملاً بإمكانية التوافق على الحد الأدنى من القواسم الوطنية المشتركة وفي مقدمها سد الشغور الرئاسي».

وختمت: «في شهر آذار موسم الربيع الواعد، ننمى للام اللبنانية في عيدها راحة البال، مع التمني بتحقيق أمنيات جميع الأملات، وخصوصاً أمهات العسكريين المحطوفين، وكذلك أمهات المفقودين اللبنانيين جراء الحرب اللبنانية وأمهات شهداء الجيش والقوى الأمنية الأبرار ووالدات جميع الجرحى والمعوقين».

واعتبرت وزيرة المهجرين اليس شبيطيني في تصريح، أن «الاستحقاقات التي يواجهها لبنان تستدعي من مجلس الوزراء التعاطي معها بأقصى درجات الحكمة والدراية كي لا تقع مرة أخرى في فخ التعطيل وشلل البلد، لا سيما أن الأجواء غير المنتظمة وغير المستقرة تستدعي أن يكون منطق التوافق هو سيد الساحة».

ودعت شبيطيني «إلى تحييد مؤسساتنا العسكرية والأمنية عن تجاذباتنا السياسية وترتكبها تقوم بعملها المتقاني لحماية السلم الأهلي وحدودنا»، لافتة إلى «أن مجلس الوزراء قادر على اتخاذ القرار في شأن التمديد أو عدمه في قيادة هذه المؤسسات في حينه».

بقرادوني: المجلس الوطني لـ 14 آذار بدل عن ضائع



وصف الوزير السابق كريم بقرادوني كلمة رئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون في 14 آذار بأنها «كانت الإعقم في حيث الضمون»، موضحاً «أن عون تجرأ على القيام بمراجعة نقدية حيث استنتج من عبر الماضي ليرسم معالم المستقبل، استنتج أنه ارتكب خطأ بقبول اتفاق الدوحة الذي أدى إلى انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، واستنتج ضرورة اعتماد سياسة الحوار واليد الممدودة، ودعم الجيش اللبناني الذي يقاوم الإرهاب والتطرف، وطالب برئيس جمهورية قوي يمل ببنته ويكون قادراً على اتخاذ القرار الوطني المستقل».

ورأى بقرادوني، في حديث إذاعي، أن «التطورات الإقليمية والمحلية تدفع باتجاه رفع حظوظ عون وإمكانية وصوله إلى الرئاسة»، وقال: «هو في مقدمة لائحة أسماء رؤساء الجمهورية المقبلة من الداخل والخارج»، منتقياً إلى «أن هناك توازن قوي لا يمكن أن نتناهبه، وتحولات إقليمية متوقعة، وجواً من المتغيرات تحدث

على الساحة اللبنانية والخارجية تصب جميعها في اتجاه ضرورة انتخاب رئيس جمهورية قريباً».

واعتبر بقرادوني «أن المجلس الوطني الذي تتحدث عنه قوى 14 آذار هو بدل عن ضائع، وتداول الرئاسة»، موضحاً أنه «يقدر ما يسير الغرب في التفاوض المباشر السريع مع النظام السوري لإيجاد تسوية سياسية، بقدراً ما تصب الحرب قصيرة وتخرج سورية من أزمتها».

واعتبر بقرادوني «أن المجلس الوطني الذي تتحدث عنه قوى 14 آذار هو بدل عن ضائع، وتداول الرئاسة»، موضحاً أنه «يقدر ما يسير الغرب في التفاوض المباشر السريع مع النظام السوري لإيجاد تسوية سياسية، بقدراً ما تصب الحرب قصيرة وتخرج سورية من أزمتها».